

الموضوع 01:

هل يمكن للدولة الإستغناء عن الأسرة؟

الموضوع 02:

دافع عن الأطروحة التي ترى بأن لا عدالة اجتماعية بدون الإقرار بمبدأ التفاوت.

الموضوع 03: النص

"... فاللغة أولا وقبل كل شيء نظام من الرموز، ومعنى هذا أنها تتكون من عدد كبير من الحُزْبَات التي تنتظم بعلاقات محددة في سياق أو نظام محدد، أو قل هذه الرموز الوحدة الصوتية، تلبها الكلمة، ثم تتكون الجملة بالتالي من الكلمات وقد رتبت في سياق متعارف عليه في البيئة اللغوية، وقيمة الرموز ليست قيمة ذاتية طبيعية، بل هي مستمدة من الإنفاق العرفي عليه، فالرمز اللغوي يستمد قيمته من الإنفاق عليه بين الأطراف التي تستخدمها في تعاملها. فهو يمثل أداة الإتصال بين المتحدث أو الكاتب من جانب وبين الفارئ من جانب آخر. واللغة هنا هي الرموز التي تنقل التأثير من المؤثر إلى المتأثر وهذا معناه وجود اتفاق بين المؤثر والمتلقي على استخدام هذه الرموز اللغوية بفيمنتها العرفية أو بعبارة أخرى وجود اتفاق بينها على ترجمة هذه الرموز الصوتية إلى أشياء يدر كها الجهاز العصبي"

د/محمد حجازي

المطلوب:

أكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النص.

الموضوع 01:

هل يمكن للدولة الإستغناء عن الأسرة؟

إن الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأشدّها تأثيراً في حياة الأفراد تتكون من الأب والأم وأطفالهما تقوم بوظائف مختلفة في المجتمع، والدولة هي الأخرى من أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية التي عرفها الإنسان وهي كيان سياسي يحدد وجوده بوجود شعب معين يسكن أقليماً بصفة دائمة وسلطة سياسية تتمتع بالسيادة ولكل من هذين التنظيمين وظيفته الخاصة التي أوكلت إليه ضمن التنسيق الاجتماعي العام، غير أن التطور الذي طرأ على مستوى الحياة الاجتماعية للإنسان أدى إلى فقدان الأسرة للكثير من وظائفها، وصارت من الوظائف التي تقوم بها الدولة، فهل معنى هذا أن وجود الأسرة أصبح غير ضروري وأن الدولة لم تعد بحاجة إليها؟

لقد اعتقد الكثير من الفلاسفة والمفكرين أن الأسرة مؤسسة غير ضرورية وهي في طريفها إلى الزوال في الوقت الذي اتسعت فيه وظائف الدولة داخل المجتمع والتي كانت من الوظائف التي تقوم بها الأسرة، ولم يعد لهذه الأخيرة دور في المجتمع فالوظيفة البيولوجية والتناسلية ليس وجود الأسرة شرطاً ضرورياً للقيام بها. كما أن الوظيفة التربوية تقوم بها الأسرة بشكل سلمي وهي غرس الأخلاق الأنيابية في الأطفال، بل كثيراً ما كانت واجبات الفرد تجاه الأسرة تتعارض مع واجباته تجاه الدولة فقد رأى **أفلاطون** أنه لكي ينشأ الأطفال على الإخلاص للدولة وخدمتها يجب أن تربيتهم حاضنات تعينهم الدولة ولا يجب أن يتربوا في أحضان أمهاتهم.

كما أن الوظيفة الاقتصادية لم تعد من اختصاص الأسرة وكتيجة لهذه الأسباب فإن الأسرة لا تربي الأطفال بشكل يجعلهم يتسحمون داخل المجتمع ويؤدون وظائفهم أدوارهم وواجباتهم تجاه الدولة عندما يصيرون كباراً. فقد رأى **الماركسيون المتطرفون** أن الأسرة إطار منسحق لبقاء الملكية الفردية والتي لا يمكن أن تتحقق العدالة إلا بزوال الأسرة لتزول الملكية الفردية، ورأى **ياكوفين** أن الأسرة مؤسسة عاطفية كانت نتيجة نسق أخلاقي لمجتمع قائم على الإستغلال، ورأى " **أندري جيد** " أن الأسرة سجن اجتماعي يقضي على فردانية الفرد. إن الأسرة تعيق تفتح شخصية الفرد قال " **أندري جيد** " "إنها الأسرة أكرهك مثل مغلق، أبواب موصدة وامتلاك غيور للسعادة". وإذن وظائف الأسرة التربوية تتعارض مع الأهداف التي تصبوا الدولة إلى تحقيقها وهي تربية أفراد صالحين يضحون من أجل وجود الدولة واستمرارها واستقرارها.

لكن هذه الدعوات أقل ما يقال عنها أمّا فوضوية إذ لا يوجد دليل واقعي يؤكد على أن التخلي عن الأسرة يجعل الدولة تقوم بوظيفتها تجاه الأطفال بشكل جيد بل العكس هو ما نلاحظه في المجتمعات التي بدأت فيها الخلية الأسرية في الإختلال.

إن الأسرة مؤسسة اجتماعية ضرورية لا يصلح المجتمع ويستقيم إلا بها ولأهميتها جعلت علماء المجتمع في العصر الحديث يولونها أهمية، فهي تعبير مصدر الأخلاق وتهذيب السلوك وهي التي تزود المجتمع بأفراد صالحين، إنها مؤسسة ضرورية تمنحها طبيعة الإنسان ذاته وهذا ما يراه كل من " **دور كايم** " و " **غوستدورف** " و " **لوبلاي** "، إنها ضرورية بوظائفها.

الوظيفة البيولوجية: التخلي عن الأسرة يؤدي إلى الحياة البوهية بمخاطرها على المجتمع والدولة. إذ يصير المجتمع الإنساني حيواني ولنا أن ننصّر غياب الأسرة وأثره السلبي.

الوظيفة التناسلية: التخلي عن الأسرة يؤدي إلى سوء تنظيم النسل ومراقبته والإعتناء به.

الوظيفة التربوية: التخلي عن الأسرة يحرم الأفراد من التنشئة الاجتماعية السليمة لأن:

أولاً: طفل الإنسان هو أروح الكائنات الحية إلى الرعاية والتربية ولأننا لأن طفولته أطول طفولة مما يجعل الأمومة والأبوة أمراً ضرورياً بالنسبة له، وثالثاً لأن التربية بجميع أشكالها تقوم على التربية العاطفية وهذه الأخيرة لا يمكن نوفرها إلا داخل الأسرة لذلك يقول " **دوركايم** " في الأسرة وحدها ننذوق حلوة الحياة مع من نحبهم وعذوبة حب من نعيش معهم" يقول " **أوجيست كوتت**": إن المجتمع الإنساني يتكون من الأسر لا من الأفراد " فكما أن المساحة الهندسية لا تنحل إلى خطوط أو خط من النقاط كذلك المجتمع البشري لا ينحل إلى أفراد" وبالتالي فإن وجود الأسرة ضروري لوجود الدولة حتى تقوم هذه الأخيرة بوظائفها ولا يوجد تعارض بينهما، لأن الأسرة تنمي الأفراد على الأخلاق ومحبة الوطن وهذا ما تصبو إليه الدولة ثم أن غياب الأسرة لا يساعد على التربية النفسية والأخلاقية السليمة مما يحافظ على توازن المجتمع والدولة. ولا يمكن لأية مؤسسة في الدولة أن تعوض الأسرة غير أن سلطة الأسرة المتزايدة قد تعوق تفتح شخصية الفرد وإذن فالأسرة مؤسسة ضرورية لا بد من وجودها لتكون مجتمع سليم ودولة مستقرة إلا أن تحديد وظائف هذه الخلية أمر لا يقل ضرورة، فهناك وظائف أصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى غير الأسرة وهذا ما يبرر القول " كلما فقدت الأسرة من وظائفها القديمة كلما وجدت وظيفتها الحقيقية ألا وهي التربية إذن لا يمكن للدولة أن تستغني عن الأسرة لدورها التربوي خاصة.

الموضوع 02:

دافع عن الأطروحة التي ترى بأن لا عدالة اجتماعية بدون الإقرار بمبدأ التفاوت.

الطريقة استقصاء بالوضع.

المقدمة: العدالة الاجتماعية قيمة أخلاقية ومطلب إنساني واجتماعي لا نستقيم الحياة البشرية إلا بها، لكن الفلاسفة الذين بحثوا فيها وإن اختلفوا على ضرورتها إلا أنهم اختلفوا في كيفية تطبيقها فإذا كان البعض يؤسسها على التفاوت، فإن البعض الآخر يرى أنها تتحقق بالمساواة، فكيف يمكننا إثبات سلامة الطرح الذي يرى أنه لا يمكن تحقيق العدالة إلا بمراعاة مبدأ التفاوت الموجود بين الناس؟

التوسيع: عرض منطق الأطروحة: مراعاة مبدأ التفاوت يؤسس لعدالة اجتماعية اعتقد الكثير من الفلاسفة من أمثال أفلاطون وأرسطو وأنصار الفكر الليبرالي الحديث أن التفاوت بين الناس أمر طبيعي وعليه فإن مراعاته في توزيع الحقوق والواجبات يمكن من إعطاء كل ذي حق حقه وهو ما تنشئه العدالة كبقية أخلاقية وكفضيلة فالتفاوت الطبقي داخل المجتمع ليس ظلماً وأي إخلال بمبدأ التفاوت هو إخلال بمبدأ العدالة.

الدفاع عن الأطروحة: إن تأسيس عدالة على التفاوت طرح عملي واقعي فضلاً عن كونه يتسجم مع طبيعة البشر.

إذ كيف نسوي بين الناس وقد فرقت الطبيعة بينهم، فلو كان الناس يشكلون نموذجاً واحداً متجانساً كانت العدالة هي المساواة لكن مادام الناس يختلفون في قدراتهم العقلية والجسدية كما يختلفون في الجهد المبذول أي أن ملكات الناس ليست واحدة وإرادتهم في العمل هي الأخرى متفاوتة.

إن احترام التفاوت يؤدي إلى تطبيق مبدأ الكفاءة والإحتراف ويحقق العدالة في الجهد والجزاء.

ولذلك رأى الليبراليون أن مراعاة التفاوت ضروري لأنه يبعث على الجهد ويخلق روح التنافس ويمكن كل فرد من إبراز مواهبه وقدراته وإبداعاً عن طريق الفكر، لذلك رأى أرسطو أن العدالة التوزيعية تفضي للمساواة ويجب أن يعطي للإنسان حسب ما يقدمه.

إن الناس ليسوا كلهم مؤهلين للقيام بنفس الواجبات وأداء نفس الأدوار داخل التنسيق الاجتماعي لذلك فإن توزيع الوظائف يكون حسب كفاءة المواطن وجدارته وما دام أفراد المجتمع ليسوا مؤهلين للعب نفس الأدوار والقيام بنفس الواجبات فإنه المنطقي أن لا يأخذوا نفس الحقوق.

نقد خصوم الأطروحة: إن المعارضين لهذا الطرح هم الفلاسفة الذين لا يميزون بين مفهوم العدالة ومفهوم المساواة وأن تجسيد عدالة اجتماعية حقيقية في نظرهم بمرحاً حتماً عبر المساواة الكاملة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات وفي كل أمر وهؤلاء هم فلاسفة الفكر الاشتراكي بزعمارة كارل ماركس ومن سار على أفكاره وفلسفته وكذلك فلاسفة القانون الطبيعي وأنصار نظرية العقد الاجتماعي، فهؤلاء كلهم يتفقون على أن الناس متساوون بالولادة من حيث طبيعتهم البشرية لهم نفس الحقوق الطبيعية وتنتج عن ذلك أن يكونوا متساويين من حيث حقوقهم الاجتماعية ولا يكون ذلك إلا...إليهم ككائنات إنسانية تستحق نفس المعاملة فهم يرون أن ما نلاحظه من تفاوت بين الناس هو وليد ظروف معينة ولا دخل لإرادتهم فيها. فهنا ماركس يقرأ أن العدالة لا تكون إلا بالغاء كافة التفاوتات الطبيعية الاجتماعية القائمة على نظام اجتماعي استغلالي لأن

المجتمع الطبيعي البدائي كان مجتمعاً لا طبقياً ولما تغيرت الظروف المادية المرتبطة بعلاقات العمل المادية أدت إلى انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وطبقة غير مالكة. إلا أن هذا الموقف يمكن نقده بسهولة فهو على المستوى النظري يبدو مقبولاً لكننا عندما نتجه صوب الواقع نجد فكرة وهمية خيالية لا تراعي الواقع... إذ أن فكرة المساواة التي يدعيها هؤلاء تصطدم بالمساواة كحقيقة وكواقع ملموس بلدي فمثل النظام الاشتراكي في العصر الحديث وتراجعها فاسحاً الخيال للاقتصاد الليبرالي الذي يسير نحو العولمة.

إن الدعوة إلى المساواة هي دعوة إلى الجمود والكسل وقتل روح الإبداع والمبادرة وما يترتب عنها من لامبالاة ما دامت حقوق الجميع مضمونة.

إن تأسيس عدالة قائمة على المساواة يتناقض مع روح العدل- فهي فكرة أخلاقية عاطفية أكثر منها فكرة قائمة على منطق العقل.

الخاتمة:

من خلال التحليل نستنتج أن الأطروحة القائلة بأن لا عدالة دون مراعاة مبدأ التفاوت صحيحة وهي جذرية بأن ندافع عنها ونأخذها ورفض الطرح القائل بالمساواة.

الموضوع 03: التص

مخاور	عناصر الإجابة	العلامة
إثارة	الإطلاق من الاعتقاد الشائع أن علاقة الدال بالمدلول علاقة طبيعية اختلاف المفكرين والفلاسفة حول هذه القضية ذلك ما دفع الدكتور محمد حجازي إلى التطرق إلى الموضوع والإجابة على المشكلة التالية: ما هي طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول؟ هل هي ذاتية ضرورية أم اعتباطية تعسفية؟	04
محاولة حل المشكلة	1-موقف صاحب النص: الأطروحة- العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية تعسفية والعبارة الدالة على ذلك في النص: "... قيمة الرموز ليست طبيعية ذاتية بل هي مستمدة من الإنفاق العرفي عليه..." 2-الحجج: هي نظام بين الرموز توجد علاقة محددة بين جزئياتها تمثل أداة اتصال بين المؤثر والمتلقي. مثال: اللغة الأمازيغية- أداة اتصال بين المتحدث أو الكاتب من جانب وبين المستمع والقارئ من جانب آخر. الصياغة المنطقية: إذا كانت تؤدي رسالة بين مؤثر ومتلقي وهذا يعني أن هناك اتفاق على استخدام رموز لغوية معينة. لكن وظيفة اللغة تحقيق الإتصال والتواصل. إذن هناك اتفاق بين مستعملي رموزها فالعلاقة بين الدال والمدلول عرفية اعتباطية. 3-النقد والتفويت: تأيد- دي سوير- وير جاني لهذا الموقف. يرى اللغويون وأفلاطون: أن كل رمز لغوي يقابله مباشرة المعنى الدال عليه. تأسيس الرأي الشخصي. أن العلاقة تحكيمية اعتباطية. مدى الإدماج مع معطيات التحليل.	12
حل المشكلة	مدى اندماج الخاتمة مع التحليل. التأكيد على أن العلاقة اعتباطية وتاريخ الإنسانية بنيت ذلك.	04